التحديات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على التنمية المستدامة في فلسطين

Political and economic challenges and their impact on sustainable development in Palestine

كمال ابراهيم محمد صالح

جامعة الاستقلال – فلسطين

kamalsaleh378@gmail.com

تاريخ الارسال 2025/12/06 تاريخ القبول:2026/02/16 تاريخ النشر:2026/06/11

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المستدامة في فلسطين، والكشف عن أبرز التحديات السياسية والاقتصادية التي تعيق مسارها، وذلك من خلال دراسة أبعاد التنمية المستدامة ومظاهرها ودور المواطن الفلسطيني في دعمها. كما تناولت الدراسة أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على العملية التنموية، واستعرضت المتطلبات والمقومات اللازمة لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى مناقشة آفاقها المستقبلية وسبل تعزيزها.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفهم المشكلة التنموية وتفسيرها، وصولاً إلى تقديم توصيات عملية تساهم في الحد من التحديات وتعزيز فرص التنمية المستدامة. وأظهرت النتائج أن الاحتلال الإسرائيلي يشكّل العامل الأساسي في تعميق المعيقات التنموية على مختلف المستويات. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة إلزام المجتمع الدولي للاحتلال بوقف سياساته المعيقة للتنمية المستدامة، والعمل على دعم الجهود الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق تنمية مستدامة داخل دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

كلمات مفتاحية: التنمية. التحديات السياسية. القضية الفلسطينية. التحديات الاقتصادية

Abstract

is study aimed to analyze the reality of sustainable development in Palestine and to identify the most prominent political and economic challenges hindering its progress. This was achieved by examining the dimensions and manifestations of sustainable development and the role of Palestinian citizens in supporting it. The study also addressed the impact of Israeli occupation policies on the development process, reviewed the requirements and elements necessary for achieving the principles of sustainable development in the Palestinian territories, and discussed future prospects and ways to enhance them.

The study adopted a descriptive-analytical approach to understand and interpret the development problem, ultimately leading to practical recommendations that contribute to mitigating challenges and enhancing development opportunities. The results showed that the Israeli occupation constitutes the primary factor exacerbating developmental obstacles at various levels. Accordingly, the study recommended that the international community compel the occupation to cease its policies that impede sustainable development and to support efforts aimed at enabling the Palestinian people to achieve sustainable development within a fully sovereign and independent Palestinian state.

Keywords: Development. Political challenges. The Palestinian issue. Economic challenges

***المؤلف المرسل**

مقدمة

تشكل التنمية المستدامة بمختلف ابعادها احدى القضايا المحورية التي تحظى بأهمية بارزة على الصعيد الدولي، ولا سيما في السنوات الاخيرة. حيث برز اهتمام عالمي مكثف بالسعي الى تحقيقها بوصفها مدخلا اساسيا لبناء مستقبل اكثر ازدهارا واستقرارا للشعوب والمجتمعات . بعد ان كان العالم مشغول لفترات طويلة في اتجاهات اخرى ابرزها سباقات التسلح وتعزيز القدرات العسكرية كزيادة القدرات العسكرية والتسلح. الامر الذي من شأنه جلب الكوارث البشرية والاقتصادية والبيئية واسعة النطاق.

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبيا، إذ شاع استخدامه بصورة أوسع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. عندما اتجه المفكرون ومراكز الابحاث والجامعات في اوروبا والولايات المتحدة الى دراسة ظاهرة التنمية في دول العالم الثالث، وذلك انطلاقا من ادراك الدول الغربية لأهمية الاستقرار في تلك الدول وانعكاساته على النظام الدولي، وقد ربطت هذه الدراسات بين عملية التنمية المستدامة في الدول العربية بالنموذج الليبرالي، القائم على اللامركزية السياسية وسيادة الدستور، والتعددية السياسية، والملكية الخاصة والتخصص الوظيفي، وكما تم الربط بين مفهوم التنمية المستدامة مع مفاهيم التقدم ومطالب التحرر الاقتصادي والسياسي[1].

وفي السياق الفلسطيني، تبرز التنمية المستدامة بوصفها إحدى القضايا الوطنية ذات الأولوية القصوى، التي شغلت اهتمام الفلسطينيين في مختلف المراحل التاريخية التي مرّ بها الشعب الفلسطيني. وقد فرضت خصوصية الحالة الفلسطينية، وما رافقها من ظروف سياسية واقتصادية وأمنية استثنائية، طابعًا خاصًا على طبيعة النشاط التنموي وخططه وبرامجه، الأمر الذي أكسب مفهوم التنمية في فلسطين أبعادًا مميّزة مرتبطة بالسياق الإقليمي والدولي وبواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونتيجة لذلك، تعرّضت العملية التنموية لجملة من الصعوبات والمعوّقات البنيوية التي حالت دون استمرارية تنفيذ الخطط التنموية وقلّصت من فرص نجاحها.

وانطلاقا من أن العملية التنموية عملية مترابطة ومتكاملة، فانه لا يمكن فصل التنمية السياسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعد جميعها ضرورية لإحداث التحول الشامل المراد. ويتطلب ذلك تنظيم أجهزة الدولة إداريا وقانونيا، جنبا الى جنب مع تأهيل الكوادر الوطنية لتمكينها من قيادة مؤسسات الدولة وفق رؤية تنموية واضحة، فضلا عن إشراك الجمهور في العملية السياسية وتفعيل دور المؤسسات. وفي هذا الإطار، لا بد من أخذ الظروف الدولية والإقليمية بعين الاعتبار[2]، لا سيما أن تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين يُعدّ مسارًا متداخلًا مع مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ إذ تواجه العملية التنموية عقبات بنيوية ناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي، الذي يقيّد سيطرة الفلسطينيين على الموارد ويحد من القدرة على اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المستقلة. ومن ثمّ، فإن قيام دولة مستقلة ذات سيادة يعد شرطًا أساسيًا لتمكين المؤسسات الوطنية من إدارة الموارد بكفاءة، وتحقيق تحول شامل في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بما

يلبي متطلبات التنمية المستدامة[3]. وفي المقابل، تبرز الحاجة الملحة أمام القيادة الفلسطينية للعمل على تحقيق تنمية مستدامة رغم استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وذلك لضمان حماية الثوابت الوطنية والحفاظ على المقدرات السياسية والاقتصادية. وتتطلب هذه العملية تبنّي خطط تنموية تراعي القيود البنيوية والمعيقات السياسية المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بحيث تُصاغ السياسات التنموية بما يجنب الصدام المباشر مع تلك المعيقات، وفي الوقت نفسه تعزز القدرة على الصمود وحماية الموارد الوطنية[4].

وعليه فإن التنمية التي تسعى هذه الدراسة الى تحقيقها في الاراضي الفلسطينية هي التنمية المستدامة القائمة على الترابط الموضوعي بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، مع التركيز على الانسان بوصفه صانع التنمية وغايتها في ان واحد. اذ ان تجاهل اشراك الانسان الفلسطيني أو اغفال احتياجاته يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشل الخطط التنموية. ولذا لا يمكن احداث التنمية المستدامة دون ان تكون هناك تنمية بشرية قادرة على مواكبة التطور المتوقع وتنفيذ الخطط بكفاءة.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع التنمية المستدامة على المستوى العالمي، ومن خصوصية الحالة الفلسطينية التي تفرض تحدياتها ومتطلباتها الخاصة، الأمر الذي يبرر ضرورة دراسة العملية التنموية في فلسطين بصورة معمقة.

مشكلة الدراسة

تواجه عملية التنمية في فلسطين صعوبات وتحديات جمة، مما يجعلها تتسم بالتعقيد بسبب هذه التحديات على اختلاف مجالها سياسية كانت او اقتصادية، ويعد الاحتلال الاسرائيلي هو العامل الرئيسي الذي يفاقم من حدة هذه التحديات سواء بتأثيره المباشر بفعل سياساته وقيوده الأمنية، أو بتأثيره غير المباشر بفعل الاتفاقيات التي كانت مفروضة مسبقا على النظام السياسي الفلسطيني، وبالإضافة الى عوامل ثانوية من شأنها أن تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على واقع التنمية في فلسطين كالانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي.

وانطلاقًا مما سبق، تبرز إشكالية مركزية تتعلق بقدرة النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية المستدامة في ظل هذه التحديات المركّبة التي تواجه سياساته العامة. وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه السياسات التنموية في فلسطين؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها بأن التنمية السياسية والاقتصادية في فلسطين تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية المعقدة، ينجم معظمها عن سياسات الاحتلال الاسرائيلي بشكل رئيسي، الى جانب

التحديات الداخلية والتي تشكل مجتمعة عائقا بنيويا امام السياسات التنموية الفلسطينية، الأمر الذي يحدّ من فاعلية هذه السياسات ويقوّض محاولات تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على ابعاد التنمية المستدامة في فلسطين.
2. الكشف عن التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه العملية التنموية في فلسطين.
3. اظهار المقومات والدعائم التي توضح مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج ملائم لهدف الباحث في الحصول على وصف دقيق ومفصل لموضوع التنمية. وكون هذا المنهج يقوم على جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة وتصنيفها وهو ايضا يقوم بوصف وتحليل المتغيرات المؤثرة ببعضها البعض بدقة متناهية ويمكننا هذا المنهج من القيام بعملية تحليل أثر التحديات وسبل الحد من تأثيرها.

مفهوم التنمية المستدامة

تُعرّف التنمية بصورة عامة بأنها "عملية انتقال المجتمع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من التقدّم، سواء على الصعيدين الكمي أو النوعي، بما يشمل التحول من أنماط تقليدية إلى أنماط أكثر حداثة"[5]. تُعدّ التنمية استجابة ضرورية لمتطلبات البناء الوطني في مجالات الإنتاج والخدمات. كما تُفهم التنمية على أنها عملية تغيير إرادية ومقصودة، تقوم بها الدولة عبر تدخل منظم وباستخدام أدوات مختلفة بهدف تحقيق التطور والرقي وإشباع حاجات الإنسان الأساسية. وتساهم الظروف المحلية والخارجية في تشكيل هذه العملية وتوجيهها، بحيث تؤدي في النهاية إلى تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية أكثر تماسكًا وقدرة على دعم مسار التغيير الشامل[6].

خصائص التنمية السياسية[7]:

1. التنمية عملية واعية موجهة ومحددة الاهداف والغايات .
2. عملية مستمرة ومتصاعدة تشارك بها كافة الفئات والقطاعات والجماعات .
3. تحقق تحولات هيكلية موجهة في الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالاعتماد على الذات.
4. تزيد من قدرة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما تضمن استمرار اليات التغيير.

أولا: واقع التنمية الشاملة في فلسطين وتحدياتها:

ترتكز التنمية في فلسطين على مجموعة من الأبعاد التي تعد من أبرز مقومات التنمية فيها، وتتأثر هذه العملية بمجموعة من التحديات التي تعيق تحققها واستمرارها. وفيما يلي توضيح لما يحتويه واقع التنمية في فلسطين.

1.1 ابعاد التنمية المستدامة في فلسطين

تقوم التنمية في فلسطين على مجموعة من الابعاد التي تتطلب اصلاحات في مواطن ضعفها وعزل المتغيرات التي تؤثر بها حتى تعمل بشكل متناسق على تحقيق التنمية الشاملة.

1.1.1 البعد البيئي

يقصد بإدارة الموارد البيئية والطبيعية الاهتمام بتنظيم واستثمار المصادر المتوفرة في فلسطين، والتي تُعدّ أساسًا جوهريًا لعملية التنمية بحكم أهميتها النوعية والكمية، مثل الهواء، والأراضي الزراعية، والبيئة البحرية والساحلية، والمياه. ويؤدي استنزاف هذه الموارد، أو غياب التخطيط الرشيد لاستعمالها، إلى تعارض واضح مع متطلبات التنمية المستدامة[8]. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعداد خطة علمية متكاملة على يد مختصين، واعتمادها من قبل الجهات الرسمية، بما يضمن تحديد أساليب الإدارة المثلى لهذه الموارد لسنوات قادمة، ووضع توجهات استراتيجية قائمة على أسس علمية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية بصورة فعّالة.

1.1.2 البعد الاجتماعي

وهو واجب الدولة اتجاه الانسان الذي يعيش على المنطقة التي تحكمها وتفرض سيادتها عليها ويتحتم عليها القيام بتوفير حق الانسان الفلسطيني بالعيش في بيئة نظيفة وسليمة ويتمكن من خلال هذا الحق من ممارسة جميع الانشطة وضمان حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والاجتماعية لاستثمارها في تلبية احتياجاته الاساسية والكمالية لرفع مستوى المعيشة وتوفيرها للأجيال اللاحقة[9]. وهنا يتوجب على الدولة وضع خطة تنموية تعالج المواضيع الاجتماعية المتعلقة بالإنسان الفلسطيني كالفقر، الصحة، التعليم والاسكان والاستقرار الامني.

1.1.3 البعد الاقتصادي

نبع البعد الاقتصادي للتنمية من اعتبار البيئة كيانًا اقتصاديًا متكاملًا والقاعدة الأساسية لعملية التنمية. إذ إن أي خلل بيئي أو استنزاف غير مستدام للموارد البيئية قد يُضعف فرص التنمية المستقبلية ويهدد الاستقرار الاقتصادي[10]. ومن هذا المنطلق، يتوجب وضع خطط اقتصادية بعيدة المدى لمعالجة المشكلات الاقتصادية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد والجهود والمال. كما يجب أن تتضمن هذه الخطط مؤشرات رئيسية تشمل سوق العمل وطرق الإنتاج والاستهلاك، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية العالمية،

ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، مع مراعاة التخلي عن الاتفاقيات الاقتصادية التي قد تُضعف الاقتصاد الوطني وتعيق مسار التنمية المستدامة.

1.2 تحديات التنمية المستدامة في فلسطين

تلعب العوامل السياسية دورا حاسما ورئيسيا في التأثير على العملية التنموية في فلسطين، وذلك بسبب التداخل المتبادل بين التأثير التنموي والتأثير السياسي في الوضع الفلسطيني. وكما تتمثل التحديات التي تواجه العملية التنموية في فلسطين بالفقر واستنزاف الموارد والضعف في القطاع التعليمي والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية و كما يواجه العمل التنموي الفلسطيني جملة من التحديات التي تعتبر اهمها:

1.2.1 تحديات بيئية وتتمثل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:

يؤدي استنزاف الموارد الطبيعية بشكل مستمر لدعم الانتاج والاستهلاك الى نضوب الموارد الطبيعية وانتشار التلوث البيئي للهواء والتربة، مما يؤدي الى اعاقة تحقيق التنمية المستدامة، اضافة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية ونقص الموارد المائية وتدهور نوعيتها، وتدهور الغطاء النباتي والتربة مما يؤدي الى ضعف التنوع الحيوي النباتي والحيواني، وايضا ما ينتج ويتخلف عن الانشطة الصناعية والمبيدات الحشرية[11].

1.2.2 التحديات السياسية الخارجية:

تعتبر التحديات الخارجية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من أبرز المعوقات التي تواجه التنمية الفلسطينية. إذ تواصل إسرائيل سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والأغوار، وفرض حصار خانق على قطاع غزة، إلى جانب بناء الجدار الاستيطاني وتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وتهجير السكان المحليين. كما تشمل هذه التحديات سياسات الإغلاق والحصار، والتي تحد من تنقل المواطنين بين المدن، ما يعوق إقامة اقتصاد وطني فلسطيني

مستقل ويزيد من معدلات الفقر[12]. ويضاف إلى ذلك عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود وضعف إدارتها، وهو ما شكل عائقًا كبيرًا أمام عمليات التصدير والاستيراد للعديد من السلع الأساسية.

1.2.3 التحديات السياسية الداخلية:

وتتمثل في:

أ- عدم توفر بيئة من القوانين والتشريعات: حيث أن عدم وجود بيئة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار داخل فلسطين، يعيق إحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني حيث يمكن تعزيز ذلك من خلال توفير محفزات اقتصادية واعفاءات جمركية تساعد على تهيئة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة مع مرور الوقت.

ب- الانقسام السياسي الداخلي: فقد عاني الواقع الفلسطيني من حالة انقسام حاد، تجاوزت مجرد تقاسم السلطة لتطال الوطن نفسه، مما أدى إلى إضعاف التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ويترتب على هذا الانقسام وجود واقع سياسي مزدوج، يتمثل في حكومتين على الأرض: الحكومة المقالة في غزة التي تعتبر نفسها حكومة تصريف الأعمال، وحكومة تصريف الأعمال المعينة في الضفة الغربية، وكلا الحكومتين تعترف بنفسها على أنها الحكومة الشرعية استنادًا إلى مبرراتها الخاصة، مما يزيد من تعقيد الإدارة الوطنية ويعيق تنفيذ السياسات التنموية بفعالية[13].

ت- تحديات اقتصادية: وتتمثل بالديون حيث ان الديون تمثل اهم معوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتشكل اعباء الديون عقبة في طريق النمو الاقتصادي، ويمكن اعتبار الفقر والبطالة من المعيقات الاقتصادية التي تلعب دورا اساسيا في اعاقة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع الفلسطيني، علاوة على ذلك فإن الاتفاقيات الاقتصادية التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على السلطة الفلسطينية شكلت عائق كبير امام استقلال الاقتصاد الفلسطيني وتنفيذ خططه التنموية[14].

1.2.4 تحديات مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية في فلسطين:

حيث تواجه عملية التنمية في فلسطين جملةً من التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعرقل إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. يأتي في مقدمة هذه التحديات عدم استقرار مصادر التمويل الخارجي واحتمال توقف أو انخفاض المنح والإعانات الدولية، إضافة إلى عدم التزام إسرائيل بتحويل أموال المقاصّة الجمركية للسلطة الفلسطينية، ما يؤدي إلى أزمات مالية متكررة تعيق تنفيذ البرامج التنموية[15]. كما يشكّل استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وارتفاع مستوى التنسيق الأمني والتوترات الداخلية عاملاً إضافيًا يُضعف البنية المؤسسية وقدرتها على التخطيط والتنفيذ[16].

وعلى الصعيد الميداني، تبرز سياسات الاستيطان الإسرائيلي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلسطينية، إلى جانب التدمير البيئي الناجم من المصانع الإسرائيلية المنتشرة في مختلف المناطق، مما يحدّ من القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها. كما يستمر إغلاق المعابر والحدود الخارجية وسياسة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتقطيع أوصال الضفة، الأمر الذي يشلّ حركة الأفراد والبضائع ويقوّض إمكانات التكامل الاقتصادي والجغرافي داخل الأراضي الفلسطينية[17].

إضافة إلى ذلك، تعاني فلسطين من السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية الحيوية، بما في ذلك المياه وحقول الغاز، مما يحرم الاقتصاد الفلسطيني من أهم مقومات النمو المستقل. كما يشكل تصاعد العدوان الإسرائيلي، والاجتياحات المتكررة للمدن، والحروب المدمرة على قطاع غزة عائقا رئيسيًا أمام أي عملية تنموية مستقرة. ويُضاف إلى ما سبق عدم وجود اتفاقيات فعّالة مع الدول المجاورة لتنظيم عمليات التصدير والاستيراد

بصورة مباشرة، ما يفاقم التبعية للمعابر الإسرائيلية[18]. وتبرز أيضًا مشكلة نقص الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ المخططات التنموية بكفاءة، وهو ما يحدّ من قدرة المؤسسات على الابتكار وتحسين الأداء.

وبذلك، تمثل هذه التحديات المتشابكة منظومة معقدة من العوائق التي تتطلب معالجة شاملة تتكامل فيها الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء بيئة قادرة على استيعاب التنمية وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

ثانيا: مقومات التنمية السياسية في فلسطين:

من اجل تحقيق التنمية السياسية في فلسطين لا بد من احترام ومراعاة الحريات الفردية والعامة، واحترام حقوق الانسان والمحافظة عليها وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات عادلة لكل الجوانب. ويجب على الحكومة الفلسطينية ان تسعى جاهدة الى تحقيق التنمية السياسية ويجب تعزيز دور المجتمع المحلي لمساندتها. ومن اجل تحقيق التنمية السياسية في فلسطين يجب العمل على ما يلي[19]:

1. التخلص من العشائرية التي تشكل العائق الاكبر امام العملية التنموية في الاراضي الفلسطينية، واعادة صياغة النظام السياسي ليصبح نظام مبني على مؤسسات سياسية مستقرة وملائمة للمجتمع الفلسطيني.

2. مكافحة الفساد بكافة اشكاله وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تحقق الرفاهية للمواطنين وليس لفئة معينة، والعمل على تكثيف العناية بالفقراء والمسنين والعاطلين عن العمل ودعم برامج موجهة لتأهيل الاطفال المشردين وابناء الاسر المفككة اجتماعيا والنظر اليهم كأبناء للدولة.

3. تفعيل دور الاحزاب من قبل الحكومة للقيام بواجباتها اتجاه المجتمع من خلال القيام بالتعبئة الاجتماعية التي تهدف الى الانتقال الى مجتمع الحداثة، ويعني ذلك الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة الحاكمة وانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة الى مجتمع تتعدد فيه الوظائف السياسية، وتتباين فيه المجموعات السياسية ويتسع مفهوم المشاركة السياسية.

4. توظيف القدرات وذلك من خلال تحليل القدرات اي دراسة نتائج التفاعلات بين المدخلات والمخرجات في النظام السياسي الفلسطيني ودراسة درجة توظيفها من اجل بناء نظرية بالتنمية السياسية خاصة بالنظام السياسي الفلسطيني، وتربط هذه النظرية بين اداء النظام السياسي في اطار بيئته الداخلية والخارجية المتصلة بالخصائص الفكرية والثقافية.

5. إطلاق الحريات وتأطيرها في أطر ايجابية تدعم القرارات السياسية التي تتخذها الدولة وتسعى الى تنفيذها، والتقليل من ظاهرة كبت هذه الحريات وعدم القيام بممارسات كالخوف والقتل والاعتقال السياسي من قبل الحكومة الفلسطينية.

6. التشجيع على وجود التعددية السياسية والفكرية التي تؤكد التزامها التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، العمل على انهاء ظاهرة الاحتكار السياسي في الدولة الفلسطينية وجعلها فقط بيد فئة محددة من الاحزاب الفلسطينية والتشجيع على تداول السلطة سلميا .

7. قيام أحزاب سياسية وطنية وقوية وحرة ومستقلة بأيديولوجياتها وأفكارها الخاصة، والتخلص من تبعية هذه الاحزاب وقطع امتدادها بالدول الخارجية التي تجعل منها اداة لتحقيق سياسات واستراتيجيات خاصة بالدول الممولة لها، ويجب التركيز هنا على الفصل بين قيادة الحزب السياسي وقيادة السلطة السياسية وذلك ليتسنى للقائد العمل من أجل الدولة وليس العمل من أجل الحزب .

8. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية المستقلة التي ترعى حقوق الانسان دون تحيز او تعطيل لرؤية الحكومة التي تسعى الى تحقيق الصالح العام، وكذلك العمل على انشاء المنظمات النقابية والمهنية التي تسعى الى توعية المُمَثلين حول مخططات الحكومة ودعمها بموجب التخصصات المنفردة للنقابات.

2.1 افاق التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية[20]:

1. تأسيس مشاريع انتاجية عامة من شانها تحقيق دخل مناسب للدولة وتشغيل واستغلال قدرات الشباب العاطلين عن العمل.

2. تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال اعتماد انتاجية هذه القطاعات على بعضها البعض.

3. تعزيز المشاركة الشعبية وتفعيلها وذلك لحشد الرأي العام وتذليل العقبات اما الخطط التنموية وتحويل الآراء السلبية الى نقطة قوة تدعم تنفيذ الخطط والسياسات.

4. سد الأولويات الحقيقية للقطاع الزراعي وتوفير الدعم الكامل للمزارعين وحماية تداول المنتجات الزراعية.

5. تحقيق التنمية المطلوبة في الريف الفلسطيني وذلك من خلال التوعية المستمرة والتركيز على التعليم.

6. تنمية اسس الاعتماد على الذات.

7. تطويع وتسخير التكنولوجيا للتطور في كافة المجالات سواء كانت زراعية او صناعية.

8. اعادة بناء العمل التعاوني.

9. استقلالية المياه لتحقيق الامن الاستراتيجي.

10. تشجيع الاقتصاد الوطني والاقتصاد غير الرسمي.

11. حماية ودعم السلع والمنتجات المحلية والوطنية.

12. التأسيس لصناعة تدوير المخلفات.

2.2 التنمية الاقتصادية في فلسطين كمدخل للتنمية المستدامة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف واضح في موارده المادية نتيجة التحكّم الإسرائيلي بمصادر الغذاء، والسيطرة على حركة العمال والمنتجات، وفرض الحصار الاقتصادي، وهو ما يحدّ بشكل كبير من قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والاستقلال. وعلى الرغم من ذلك، فإن فلسطين تمتلك مورداً بشرياً غنياً يتمثل في طاقات شبابية متعلمة تعاني من البطالة وتدنّي الأجور. ومن أجل ذلك لا بد من تكاتف الجهود الوطنية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، التي تحفظ حقوق الأجيال القادمة وتؤسس لاقتصاد فلسطيني قوي وقادر على الصمود والمنافسة.

إن التنمية المنشودة تتطلب توفير بيئة ملائمة لاستغلال الكفاءات الوطنية وتوظيفها في قيادة العملية الاقتصادية، إضافة إلى استثمار الموارد المتاحة وتوجيهها لخدمة قطاع الأعمال وتعزيز قدرته الإنتاجية. ولا يمكن تحقيق ذلك الا بانفكاك تبعية الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، وبناء نموذج اقتصادي وطني مستقل يسعى إلى تحسين مستويات الدخل، والتخفيف من معاناة المواطنين، ورفع مستوى المعيشة. كما يستوجب تبني سياسات اقتصادية تشجّع المنافسة، وتحدّ من الاحتكار، وتعزّز دور القطاع الخاص باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية[21].

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين من خلال الاعتماد على التمويل الدولي وحده، إذ إن هذا التمويل غير مستدام ويخضع لتقلبات سياسية واقتصادية، مما يضعف القدرة على التخطيط طويل الأمد، بالرغم من أن حجم المساعدات الدولية الموجهة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية يُعد من بين الأعلى عالميًا للفرد الواحد، حيث يحتل المرتبة الثالثة بعد إسرائيل والبوسنة، إلا أن هذه الأموال لم تصل إلى المستوى الكافي الذي يمكّنها من إعادة إعمار الأضرار الناجمة عن الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة. لذلك، تصبح الحاجة ملحّة لإنشاء اقتصاد وطني قوي ومستقل قادر على دعم التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بعيدًا عن الاعتماد على المساعدات الخارجية.

2.3 التنمية الفردية والاجتماعية كضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين:

2.3.1 الانسان الفلسطيني والتنمية

لم تطرق اي من الدراسات السابقة او التقارير الصادرة عن العديد من الجهات او الكتاب للحلقة المركزية في عملية التنمية في فلسطين وبقيت هذه الدراسات تدور حول الملاحظات والانطباعات الاولية والعامة والتقديرات الانتاجية، و هذه الدراسات تفتقر الى الفكر النقدي وتتمسك بالتبرير السطحي للتنمية، وذلك عبر اسقاط اسباب الفشل في العملية التنموية على عوامل خارجية احيانا (كالاحتلال وانعدام الدعم من قبل السياسات الدولية للتنمية)، وفي بعض الاحيان يتم ابراز مظاهر تنمية سطحية على انها ازدهار وتطور اقتصادي وتنموي.

وادى هذا الامر الى فقد الكتاب والسياسيين من قدرتهم على الابداع الفكري والتنموي اثناء الكتابات في هذا الشأن.

ونتيجة لذلك، تظهر معظم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الدراسات التنموية المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني سطحية ومحدودة، إذ تنحصر في الدعوة إلى استثمار البنية التحتية وتطوير الخدمات وزيادة أعداد المؤسسات، وكأن معوقات التنمية لا تتجاوز نقص التمويل والموارد وبرامج التدريب. هذا التركيز الضيق يؤدي إلى إغفال البعد الأكثر أهمية في أي مشروع تنموي، وهو تنمية الإنسان ذاته. إذ تكاد تنعدم الجهود الموجهة نحو الاستثمار في الإنسان الفلسطيني من خلال الارتقاء بالقيم الأخلاقية وتعزيز الثقافة العلمية والفكرية. فالإنسان ليس مجرد مستفيد من منجزات التنمية، بل هو جوهرها ومحركها الأساسي، وعليه فإن العملية التنموية الحقيقية يجب أن تتمحور حول بناء القدرات الفكرية والقيمية والخلقية، وغرس روح الابتكار والاعتماد على الذات والثقة بالنفس، بما يمهّد لبيئة مجتمعية قادرة على إنتاج التنمية واستدامتها .

2.3.2 التوسع في التعليم المهني كمدخل لتعزيز القدرة التشغيلية والتنمية:

إن محدودية التوسع في الإدارات الحكومية وضعف القدرة التشغيلية لقطاعات الخدمات العامة، وفي الوقت ذاته الازدياد المستمر في أعداد الخريجين، يؤديان إلى اقتراب سوق العمل من حالة الإشباع، ما يفاقم معدلات البطالة ويحدّ من القدرة على استيعاب الطاقات البشرية الجديدة. ومن هنا تبرز الحاجة الملحّة إلى التوسع في التعليم المهني ورفع مستواه شكلاً ومضموناً، باعتباره أحد أهم المسارات القادرة على خلق فرص عمل جديدة وتعزيز مخرجات التنمية. ويشمل ذلك زيادة عدد المدارس ومراكز التدريب المهني، والاهتمام بنوعية البرامج المقدمة فيها، وخاصة التخصصات التكنولوجية والصناعية التي تتوافق مع احتياجات السوق المعاصر. إن تأهيل العمال المهرة والفنيين والمتخصصين يشكّل ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، ويسهم بصورة مباشرة في تحسين الإنتاجية، وتقوية البنية الاقتصادية، وبناء قاعدة بشرية قادرة على المنافسة والابتكار.

متطلبات التغيير والتطوير في العملية التعليمية:

1. تخصيص نسبة كبيرة من الموازنة العامة وذلك من اجل التغيير الجذري في المناهج والكتب المدرسية الجديدة لتتناسب مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع الفلسطيني.

2. اعادة تثقيف وتأهيل وتدريب للمعلمين لتوسيع عملية المشاركة في بلورة وانتاج مواد تعليمية جديدة ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الخبرات التعليمية المتراكمة لدى المعلمين والطلاب.

3. منع تدخل الجهات الاجنبية الممولة لقطاع التعليم الفلسطيني في مضمون المناهج الدراسية، ومنع هذه الجهات من ترسيخ القيم الثقافية والاخلاقية الغربية، ومنعهم من ترويض طلابنا على عناصر الهوية الموحدة.

4. معالجة القصور والضعف في الجوانب التي من شأنها اضعاف العملية التعليمية وذلك بمشاركة المجتمع المدني.

الخاتمة

تُظهر الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين تواجه تحديات متشابكة ومعقدة تشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. فسياسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الاستيطان، التحكم بالموارد الطبيعية، إغلاق المعابر، والحروب المتكررة على غزة، تشكّل عائقًا رئيسيًا أمام أي عملية تنموية فعّالة. كما أن الانقسام الداخلي وضعف البنية المؤسسية، بالإضافة إلى التركيز الضيق في الدراسات التنموية على البنية التحتية والمساعدات المالية، أدت إلى إغفال الجانب الأهم في التنمية: الإنسان الفلسطيني وتنمية قدراته الفكرية والقيمية والمهاراتية.

على الرغم من ذلك، فإن فلسطين تمتلك موارد بشرية مؤهلة وكفاءات وطنية عالية، إضافة إلى قاعدة من الموارد الاقتصادية التي يمكن استثمارها، مما يمنح الأمل في تحقيق تنمية مستدامة إذا ما تم تبني سياسات متكاملة وشاملة تركز على الإنسان والاستقلال الاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

يواجه النظام السياسي الفلسطيني تحديات جسيمة تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة، إذ يعمل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر على عرقلة كافة أوجه التنمية في فلسطين، واستنزاف مصادر الشعب الفلسطيني وقدراته، إضافة إلى الإضرار بالبيئة الفلسطينية وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وتشمل السياسات الإسرائيلية الرئيسية منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي والمياه والأجواء، وفرض القيود على حركة المواطنين والبضائع من خلال إغلاق نقاط العبور. كما أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى إغلاق وتدمير مطار وميناء غزة، وإعادة احتلال معظم المدن الفلسطينية، ما يعقد قدرة السلطة على التخطيط والتنفيذ في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية.

من أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1. الاقتصاد الفلسطيني مقيد بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية المفروضة من قبل الاحتلال إلا أنه يمتلك موارد بشرية كبيرة تعاني من البطالة وتدني الأجور.
2. ارتفاع المديونية والاعتماد على التمويل الدولي المرهون بشروط سياسية، وغير مستدام ولا يغطي احتياجات إعادة الإعمار أو دعم التنمية الاقتصادية طويلة المدى.
3. ضعف البنية التحتية الفلسطينية وذلك بسبب الاحتلال والحصار وتشتيت الاهتمامات للحكومة الفلسطينية .

4. التعليم المهني والتقني يعد عنصرًا حيويًا لتحسين القدرة التشغيلية، وتعزيز التخصصات التكنولوجية والصناعية وربطها بسوق العمل.

5. افتقار الحكومة الفلسطينية الى استراتيجية اقتصادية تنموية التركيز السطحي على البنية التحتية والمساعدات الدولية يحدّ من تطوير القدرات البشرية والقيمية، مع غياب الاستثمار في التعليم الفكري والأخلاقي.

6. ضعف النظام المالي والمصرفي وعدم وجود عملة وطنية مستقلة متداولة من أبرز المعوقات لعملية التنمية في فلسطين.

التوصيات :

من أجل تحقيق مُتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين لا بد من العمل وبشكل اولوي على إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود والمبادرات لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمسيطرة على مواردها على اعتبار ذلك انها من أهم متطلبات التنمية في فلسطين. أما على المستوى الداخلي للمجتمع الفلسطيني فهناك مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساعدة في معالجة ما تم مناقشته خلال هذه الدراسة:

1. تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، من خلال تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية والتمويل الدولي غير المستدام. تبني سياسات اقتصادية تدعم القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي وتشجيع المنافسة ونبذ الاحتكار. واستغلال الموارد الوطنية المتاحة لتعزيز الانتاجية ودعم الاقتصاد المحلي.

2. تنمية الانسان الفلسطيني وتطوير الموارد البشرية من خلال التركيز على التعليم الفكري، القيمي، والخلقي كأساس للتنمية، مع غرس روح الابتكار والثقة بالنفس. التوسع في التعليم المهني والتقني، ورفع جودته وربطه بمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي. تأهيل العمال المهرة والفنيين والمتخصصين لدعم القطاع الصناعي والخدمي وتطوير قدرات الاقتصاد الوطني.

3. تحقيق متطلبات التنمية المرتبطة بالجانب البيئي وذلك من خلال حماية المصادر البيئية وذلك من خلال تطوير ودعم السياسات البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية. مطالبة المؤسسات الدولية لإيقاف الاستيطان في الاراضي الفلسطينية، وايقاف الاعتداءات الاسرائيلية على البيئة الفلسطينية ومصادرها الطبيعية. دعم تطوير واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة في مختلف المجالات الزراعية والصناعية. دعم عمل وتطوير المخططات الهيكلية داخل المدن والقرى الفلسطينية لحصر المناطق الصناعية ووضع الاسس السليمة للتخطيط والتطوير العمراني.

4. العمل الجاد على احداث نهضة اجتماعية تستهدف المواطن الفلسطيني كمكون اساسي للمجتمع الفلسطيني وذلك من خلال زيادة دخل الفرد ومواجهة الفقر من خلال الخطط والبرامج الوطنية الثابتة والمعنية. دعم وتطوير التعليم المهني وذلك لدعم التطور في القطاع الصناعي وتطوير قدرات الشاب الفلسطيني ، وتوظيف القدرات وادارتها للمساهمة في دفع عجلة التنمية، دعم وتطوير السياسات الفلسطينية في مجال البحث

العلمي وذلك لمساعدة القطاعات الاجتماعية بالكشف عن المشاكل الاجتماعية وامكانية معالجتها، انهاء الانقسام السياسي الفلسطيني ومعالجة نتائجه التي انعكست على الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، دعم حملات التوعية من قبل المجتمع المدني لتعزيز روح المواطنة.

5. عزل التحديات المرتبطة بالاحتلال الاسرائيلي من خلال دعم جهود إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة جراء الحروب والعمليات العسكرية، البحث عن آليات لتسهيل حركة المواطنين والبضائع وتقليل تأثير القيود على المعابر والحدود. العمل على تعزيز القدرة الفلسطينية في إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستقل.

6. تعزيز الحوكمة والمؤسسات الفلسطينية والتي تستهدف تحسين القدرة المؤسسية للإدارات الحكومية لتكون أكثر كفاءة في إدارة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة، معالجة الانقسام الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية لضمان قدرة المؤسسات على التخطيط والتنفيذ بفعالية، و تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات التنموية.

الهوامش:

[1] رزق عبد الغفار، التنمية السياسية: المفهوم، الأبعاد، الإشكاليات، دار المعارف، القاهرة، 2000

[2] عبد الهادي، مهند، التنمية في فلسطين: التحديات والفرص في ظل الاحتلال، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله، 2015

[3] أبو العطا، إبراهيم، الاقتصاد الفلسطيني بين الاحتلال ومتطلبات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018

[4] مهند عبد الهادي، مرجع سابق

[5] عبد الخالق، عبد الباسط، مدخل إلى التنمية: المفاهيم والنظريات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004

[6] الحسن، عبد الرحمن، التنمية الإنسانية: المفهوم والأسس والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010

[7] الدرمكي علي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012

[8] البرغوثي راسم، البيئة والتنمية في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس، 2014

[9] الجمال محمد، حقوق الإنسان والبيئة: الأسس القانونية والإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018

[10] رزق سمير، السياسات الاقتصادية وإدارة الموارد الوطنية، دار المسيرة، عمان، 2012

[11] رائد محمد ملحس، معوقات التنمية في فلسطين ، مقال منشور على الرابط http//www.aliqtisadi.ps

[12] روان سماسرة واخرون، افاق التنمية في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2024.

[13] البرغوثي إبراهيم، الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية والاقتصادية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس، 2014

[14] روان سماسرة واخرون، مرجع سابق

[15] البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي الفلسطيني، 2023

[16] المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، تقارير الانقسام الفلسطيني وآثاره المؤسسية، 2021

[17] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقارير الاستيطان وإغلاق المعابر، 2023

[18] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2021) UNCTAD, The Economic Costs of the Israeli Occupation

[19] كرزم جورج، التنمية بالاعتماد على الذات، مركز العمل التنموي، فلسطين،1997

[20] روان سماسرة واخرون، مرجع سابق.

[21] الطويسي علي حسين، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية المستدامة والاستقلال الاقتصادي، دار الفكر العربي، عمان، 2017